توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90-10: دراسة تحليلية

Directions of monetary policy in Algeria within the framework of amendments to the Monetary and Loan Act 90-10 Analytical Study

بودبودة زهرة*
جامعة الجزائر3- الجزائر
zahra-boudebouda@outlook.fr

راضية مصداع
جامعة سطيف 1 - الجزائر
messedaa.radhia@gmail.com

تاريخ الإستلام:2022/03/11 تاريخ القبول:2022/03/23 تاريخ النشر: 2022/03/31

ملخص:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ سنة 2000 تطورات هامة جعلته يعيش في بحبوحة مالية انعكست على جوانب الاقتصاد الوطني، ورغم التطور والتحسن الذي شهده النظام المصرفي الجزائري بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 إلا أن السلطات الجزائرية لجأت إلى إجراء جملة من التعديلات عليه من أجل التأثير على مسار السياسة النقدية المنتهجة وجعلها أكثر مسايرة للوضع النقدي السائد، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم توجهات السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر في ظل التعديلات التي شهدها قانون النقد والقرض بعد سنة 2000.

وقد توصلت الدراسة إلى أن منذ بداية الإصلاحات النقدية مسايرة للتغيرات التي تشهدها أسعار النفط في السوق العالمية، فقد عرفت الكتلة النقدية في الجزائر تزايد مستمر، ولكن السياسة النقدية المنتهجة عبر أدواتها المختلفة استطاعت امتصاص الكتلة النقدية الزائد عن حاجة الاقتصاد الوطني، مما ساهم في المحافظة على الاستقرار النقدي والحد من عودة الآثار السلبية للضغوط التضخمية في الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، قانون النقد والقرض، الإصلاحات النقدية.

تصنيف JEL: C22, E52 ,E58 .

Abstract:

Since 2000, the Algerian's economy has witnessed significant developments that made it lives in financial freedom that was reflected in the aspects of the national economy. Despite the development and improvement of the Algerian banking system after the issuance of the Monetary and Loan law 90-10, the Algerian authorities resorted to a number of amendments to influence the course of monetary policy adopted, making it more consistent with the prevailing monetary situation, the Monetary and Loan Act after 2000.

The study concluded that since the beginning of the monetary reforms in line with the changes in oil prices in the international market, the monetary bloc in Algeria has witnessed a continuous increase, but the monetary policy adopted through its various instruments was able to absorb the monetary mass in excess of the needs of the national economy, which contributed to maintaining monetary stability and limiting the return of negative effects of inflationary pressures on the economy.

Keywords: monetary policy, Monetary and Loan Act, Monetary reforms.

Jel Classification Codes:C22, E52 , E58.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

ظلت قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولازلت تحتل هذه القضية أهمية كبرى في البلدان النامية باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للتحرر من أسر التخلف الاقتصادي، والنقود لعبت دورا أساسيا في تفعيل وتنشيط الاقتصاديات على مر الزمن، وقد ارتبط ذلك بتطور القطاع النقدي والمصرفي بمؤسساته المتنوعة مما أدى إلى ظهور أهمية السياسة النقدية ودواعي تطبيقها بشكل فعال يؤثر على المتغيرات الاقتصادية، حيث لم تعد هذه الأخيرة مجرد ضمان لتحقيق مزايا التشريعات النقدية بل أصبحت المسؤولة المباشرة في تحقيق التوازن والاستقرار النقدي، مما يجعلها تمارس كل الإجراءات التي تمكنها من توجيه مسار الاقتصاد الكلي الوجهة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية المتبعة من قبل السلطات العامة للدولة بحيث أصبحت تمثل إحدى مظاهر السلطة الاقتصادية العامة.

ولقد عرفت الدول النامية ومن بينها الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتي جعلت من سياستها النقدية دون فعالية في تحقيق الدور المناط بها، مما دفع هذه الأخيرة إلى إجراء اصطلاحات اقتصادية ونقدية شاملة تسمح بتفعيل هذه السياسة في إدارة النقود كأداة إستراتيجية مهمة لها تأثير مباشر وجد ايجابي على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وبالتالي تحقيق أهداف الاقتصاد ككل. ومع انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق فإن سنة 1990 تعتبر سنة فارقة في تاريخ النظام المصرفي الجزائري بصدور قانون النقد والقرض 90-10، والذي تضمن اصطلاحات عميقة وجوهرية متعلقة بالتحرر المصرفي ومنح استقلالية لبنك الجزائر وتعزيز دوره في تحقيق الاستقرار النقدي.

1.1.إشكالية البحث:

نظرا للاصطلاحات العديدة التي شاهدتها الساحة الاقتصادية في الجزائر، ظهرت العديد من العيوبوالثغرات في التشريعات الخاصة بقانون النقد والقرض مما استلزم إجراء تعديلات مختلفة لاحتواء الأوضاع وتصحيح المسار التشريعي والتطبيقي لهذا القانون بهدف الرفع من كفاءة السياسة النقدية المنتهجة ونجاعتها في دعم وتيرة النمو الاقتصادي، ومن أجل الوقوف على مسار السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر تتبلور لنا إشكالية الورقة البحثية والمتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي توجهات السياسة النقدية في الجزائر إثر التعديلات التي لحقت بقانون النقد والقرض 90-10؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نحاول الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالسياسة النقدية؟ وما هي أدواتها؟.
- ما هي أهم التطورات التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر في إطار قانون النقد والقرض 90-10 والتعديلات التي لحقت به؟.
- ما هي توجهات السياسة النقدية والأدوات التي استعملتها في ظل التطورات الاقتصادية والمالية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018).

2.1. أهداف البحث:

عرفت السياسة النقدية عدة تطورات عبر تكييفها مع مختلف الأوضاع الاقتصادية السائدة، وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم الإصلاحات والمحطات البارزة التي قامت بها الجزائر في إطار إدارة سياستها النقدية بهدف تحقيق

أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وذلك في ظل قانون النقد والقرض 90-10 وأهم التعديلات التي لحقت به ، وكذا تقييم أثار التطورات الاقتصادية على السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة (2008-2018).

3.1. منهجية البحث:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد على بيانات وإحصائيات تم الحصول عليها من التقارير السنوية والنشرات الإحصائية لبنك الجزائر لسرد أهم المحطات البارزة التي شهدها الاقتصاد الجزائري على المستوى النقدي بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 ثم التطرق بالتحليل لأهم التطورات الاقتصادية وتأثيرها على توجهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018).

2.السياسة النقدية وأدواتها:

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات التي تعتمد عليها الدول من أجل مواجهة مختلف الاختلالات الداخلية والخارجية التي تتعرض لهذا بفعل الأزمات الاقتصادية، وذلك نظرا للدور الفعال الذي تلعبه النقود والأثر المباشر وغير مباشر لها على المتغيرات الاقتصادية ككل.

1.2. **تعريف السياسة النقدية:**

يعرف الاقتصادي J.P.Patat (1986) السياسة النقدية على أنها ذلك العمل القائم على مراقبة عرض النقود من طرف البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة (Palat, 1986). كما يمكن تعريفها بصفة عامة هي مجموعة من القواعد والإجراءات والوسائل والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية المكلفة بشؤون النقد والائتمان للتأثير والتحكم في عرض النقود أو في كمية وسائل الدفع بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وخلال فترة زمنية معينة" (عبد المطلب، 2003، صفحة 90).

وقد تعددت أنوعها من انكماشية إلى توسعية بحسب نوع وطبيعة المشكلة التي يراد حلها، وعليه فالسياسة النقدية **هي**(مدوح، 2003، صفحة 4):

- **سياسة نقدية توسعية**: بموجبها يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقود، وذلك عن طريق تشجيع الائتمان، وزيادة حجم وسائل الدفع بصفة أكبر من الكمية المعروضة من السلع، مما يؤدي إلى رفع حجم الاستثمارات الذي يترتب عنه زيادة الإنتاج، وبالتالي تقليص حجم البطالة في الاقتصاد؛
- **سياسة نقدية انكماشية**: بموجبها يقلص البنك المركزي من كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، لذلك يلجأ إلى رفع معدل الفائدة بهدف تقييد الائتمان وبالتالي كبح التضخم.

2.2. أدوات السياسة النقدية:

تتعدد الأدوات التي تعتمد عليها السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، فمنها ما هو قديم ويدرج ضمن السياسة النقدية التقليدية، ومنها ما هو حديث جاء بفعل التطورات الحديثة التي تشهدها اقتصاديات الدول والذي يطلق عليه السياسة النقدية غير تقليدية.

- **أدوات السياسة النقدية التقليدية:** يعتمد في تنفيذ السياسة النقدية التقليدية على مجموعة من الأدوات بحسب الغرض والهدف منها أهمها: سعر إعادة الخصم، سياسات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي الإلزامي، الرقابة على الائتمان، الرقابة على الأرصدة الأجنبية، ساسة التمييز في أسعار الفائدة.... (الوزني، 2000، الصفحات 305-307)

❖ **أدوات السياسة النقدية غير تقليدية:** ويمكن تعريف السياسة النقدية غير تقليدية من وجهتين: من وجهة الأهداف فالسياسة النقدية غير تقليدية هي مجموعة من الوسائل والإجراءات غير المعتادة تستخدمهاالسلطات النقدية للتأثير على النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف كالنمو، التشغيل،... (بوشناف، 2019، صفحة 344).

أما من جهة الأدوات المستخدمة فالسياسة النقدية تستخدم في زمن الأزمات؛ حيث يتم من خلالها تنفيذ دعما ائتمانيا معززا وتسهيلات ائتمانية، وتيسيرات كمية، وتدخلات في العملة، وفي أسواق الأوراق المالية، وتوفير السيولة بالعملات المحلية والأجنبية...وهذا بهدف دعم سير عمل القطاع المالي وحماية الاقتصاد الحقيقي من تداعيات الأزمة المالية. (بوشناف، 2019، صفحة 345).

وتعتمد السياسة النقدية غير تقليدية على أدوات وإجراءات حديثة اعتمدها مختلف الدول لمواجهة المخاطر المتزايدة للأزمات المالية المتعاقبة والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات بالرغم من بعض التداخل فيما بينها (نسيب، 2019):

- أسعار الفائدة الصفرية من أجل تسهيل حصول الأفراد على الائتمان لوجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على القروض؛
- التيسير الكمي من خلال قيام البنك المركزي بشراء سندات حكومية من المؤسسات المالية بما فيها البنوك، من أجل دعم عملية الإقراض وزيادة الائتمان مما يؤدي إلى خلق النقود في الاقتصاد خاصة بعد دفع أسعار الفائدة إلى الصفر؛
- التمويل غير تقليدي كأداة حديثة للسياسة النقدية غير تقليدية تقتضي الرفع من حجم موازنة البنك المركزي عن طريق الرفع من القاعدة النقدية.

ومن خلال هذا نجد أن السياسة النقدية غير التقليدية تختلف عن السياسة النقدية التقليدية في كونها تهدف إلى شراء الأصول المالية من أجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد مسبقا أي عند معدلات الفائدة الصفرية.

3. **تطور السياسة النقدية في الجزائر:**

بالنظر إلى التطورات الاقتصادية والمصرفية في الجزائر عبر المراحل المختلفة التي مربها الاقتصاد الجزائري يمكن بيان أهم معالم السياسة النقدية وفقا لما يلي (بوعتروس و دهان، 2010، ، الصفحات 106-107):

❖ **فترة الستينات إلى السبعينات:** لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة المعالم نظرا لخصوصية المرحلة: الاعتماد على ميزانية الدولة في تمويل الأنشطة الاستثمارية بما ينسجم مع المخططات المركزية؛

❖ **فترة السبعينات:** والتي ساد خلالها المخططين الرباعيين الأول1970-1973، والثاني 1974-1977،والتي تميزت بإخضاع دور النقد لسياسة الميزانية، وأسند التسييرالإداري للائتمان لتمويل النشاط الاقتصادي إلى وزارة المالية التي أخذت على عاتقها سلطة النقد والقرض، لضمان تمويل احتياجات المؤسسات العمومية ضمن ما تم تخطيطه مركزيا؛

كما تم خلال هذه المرحلة إلزام المؤسسات الاقتصادية العمومية بتوطين جميع عملياتها المصرفية لدى بنك واحد، فضلا عن إلزاما لمؤسسات المصرفية والمالية بالاكتتاب في سندات الخزينة،لتأمين إعادة تمويل هذه الأخيرة، وهو ما يبين لنا غياب آليات السياسة النقدية، فقد ظلت السلطة النقدية بيد السلطات السياسية (وزارتي التخطيط والمالية) بعيدا عن البنك المركزي.

❖ **فترة الثمانينات:** عرف القطاع المصرفي بعض الإصلاحات أهمها: صدور قانون القرض والنقد 1986، اتخاذ قرار عام 1987 بانسحاب الخزينة من عمليات تمويل الاقتصاد، بحيث أصبحت مسؤوليتها تقتصر منذ ذلك الحين في تمويل الاستثمارات في البني الأساسية والقطاعات "الإستراتجية" فقط، وفي الفترة 1987 – 1988 أخذت عدة إجراءات لتشجيع المنافسة كان أهمها إلغاء الحكومة لقرار التوطين الإجباري الوحيد، والسماح للمؤسسات المالية بأن تعمل في مجالات واسعة ومختلفة من خلال صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية 1988، وفي مايو 1989 أنشئ سوق النقد بين البنوك التي منحتها الدولة الاستقلالية، وليتدخل البنك المركزي في سوق النقد من خلال آلية الأمانات، وهو نظام من اتفاقات إعادة الشراء بين البنوك والبنك المركزي من أجل التمويل القصير المدى.

إن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضا إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله.

❖ **فترة التسعينات:** بصدور قانون النقد والقرض(10/90) سنة 1990 والذي يعد نقطة تحول جوهرية في إصلاح النظام المصرفي الجزائري، حيث أعاد الاعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية للدولة الجزائرية وكمؤسسة مستقلة أسندت إليه مهام تسيير النقد والائتمان الأمر الذي انعكس على السياسة النقدية المتبعة منذ سنة 1990وبذلك وضع هذا القانون النظام المصرفي على مسار تطور جديد، يتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبراز دور النقود والسياسة النقدية، حيث أسس قانون النقد والقرض سلطة نقدية تتميز بكونها (منة، 2005، صفحة 211):

- وحيدة: تتمثل في مجلس النقد والقرض؛
- منظمة في إطار الدائرة النقدية وبالضبط في إطار البنك المركزي؛
- تتمتع باستقلالية لازمة لتصميم وتنفيذ السياسة النقدية، وصياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي.

كما كرس القانون انفتاح القطاع المصرفي للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي دون تمييز ودون وضع أي قيود للشراكة، وبالتالي فإن قانون النقد والقرض وضع القطاع المالي والمصرفي بشكل نهائي على مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق، إلا أن دخول الجزائر في إصلاحات اقتصادية شاملة خلال هذه المرحلة من خلال عقد اتفاقيات للدعم والمساندة مع مؤسسات النقد الدولية ابتداء من عام 1989 وإلى غاية عام 1994 ،ضمن شروط معينة أثر على السياسة النقدية المنتهجة خلال هذه المرحلة (التسعينات خاصة)، وتميزت السياسة النقدية بالمراحل التالية (بلعزوز وطيبة، 2008، صفحة 22):

- **المرحلة الأولى: الفترة 1990-1993:** الأداء غير الفعال للسياسة النقدية، إذ كانت السياسة النقدية توسعية بصفة أساسية تهدف إلى تمويل عجوزات الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، حيث كان الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو احتواء تفاقم الأسعار. ضمن هذا الإطار المؤسساتي الجديد أدخل عدد من الإصلاحات الإضافية في سنتي 1991 و

1992 منها فرض حد أقصى على الحجم الكلي لإعادة التمويل من البنك المركزي إلى البنوك العمومية، بينما ألغيت الحدود القصوى على ما تقدمه البنوك من ائتمان إلى بقية الاقتصاد، كما كان الحال بالنسبة لمعدلات الخصم لقطاعات محددة.

وفي سنة 1992 حدث تحول كبير في السياسة النقدية، إذ أن البنك المركزي توقف عن فرض حدود قصوى ائتمانية على إقراض البنوك التجارية وبدأ في الاعتماد تماما على إعادة تمويل الاقتصاد، وقد قام بنك الجزائر بخطوة أخرى في نهاية 1993عندما شرع في إعادة توجيه جزء كبير من إعادة تمويل البنوك نحو السوق النقدي وبعيدا عن تسهيل إعادة الخصم (دراوسي، 2005-2006، صفحة 330).

كما تم خلال الفترة 1992 – 1993 توسيع نطاق المشاركة في هذه السوق لكي تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية (مثل شركات التأمين) التي سمح لها بأن تقرض أموالها الفائضة، وخلال فترة 1992 – 1993 وبسبب انعدام الانضباط المالي وما صاحبه من تراخ نقدي، تضاعف رصيد القروض المقدمة للحكومة بحوالي 3 مرات وفي الوقت ذاته زاد الإقراض إلى الاقتصاد بشكل ملحوظ استجابة لارتفاع الطلب عليه من المؤسسات العمومية، التي تدهور مركزها المالي نتيجة لزيادة الأجور الضخمة والتباطؤ العام الذي ميز الوضع الاقتصادي، ولذلك فالبنوك لم تجد خيارا سوى تقديم الائتمان للمؤسسات حتى تتمكن من الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية، وتبع الذلك زاد حجم النقد - الكتلة النقدية -بمفهومه الواسع M2 ب22% خلال الفترة1992-1993مما يعكس التوسع في الائتمان المحلي بصفة أساسية غير أن التضخم انخفض في الواقع من % 25.5 سنة 1991 إلى % 20.5 فينهاية 1993، وترجع الزيادة في الكتلة النقدية أساسا إلى العجوزات المتتالية للموازنة العامة والتي كانت تغطى عن طريق الإصدار النقدي مما أدى إلى ظهور اختلالات عنيفة بالتوازن النقدي للبلاد إلى غاية1994 (دراوسي، 2005-2006، صفحة 386).

- **المرحلة الثانية(1994-2000):** ابتداء من عام1994وفي إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي جرى تقييد السياسة النقدية إذ تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة، وذلك بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، وقد ساعد في ذلك التحول الهائل في الوضع المالي أين انخفض عجز الموازنة بأكثر 4% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1994 و 3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة1995، وبذلك فإن إتباع سياسة نقدية صارمة منذ سنة 1995 قد نجح في تخفيض معدلات التضخم لتصل 6% سنة 1997، إذ كانت معدلات التضخم مرتفعة في الفترة 1994-1995.
- **المرحلة الثالثة: انطلاقا من سنة 2001** ، حيث اعتبرت هذه المرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أفريل 2001 إلى غاية أفريل 2004 وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2005- 2009 إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل ايجابي خلال نفس الفترة. وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع، ومن بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول.
- **السياسة النقدية في الجزائر في إطار قانون النقد والقرض90-10:** في مطلع الألفية شهد الاقتصاد الجزائري تطورات جد مهمة، أهمها الارتفاع غير مسبوق لأسعار النفط منذ سنة 2000 ما انعكس إيجابا على معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتعززت بذلك الوضعية المالية والنقدية للجزائر داخليا وخارجيا، وبالرغم من التطور والتحسن الذي شهده النظام المصرفي الجزائري بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 ، إلا أن لوحظ فيه بعض الاختلالات التي دفعت

بالسلطات الجزائرية إلى إجراء جملة من التعديلات من أجل التأثير على مسار السياسة النقدية وجعلها أكثر مسايرة للوضع النقدي السائد.

- **الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 والمتعلق بإدارة ومراقبة بنك الجزائر:** وهو أول تعديل لقانون النقد والقرض 90-10 حيث يتضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر كسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية ومالية ومصرفية ومجلس النقد والقرض كسلطةنقدية مكلف بالشؤون النقدية والعمليات المصرفية وذلك لمنح استقلالية أكبر للبنك المركزي (خبابة، 2013 الصفحات 287-288).
- **الأمر 03/11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد – والقرض:** لقد شهدت الساحة المصرفية الجزائرية مع بداية القرن العشرين العديد من الفضائح المالية المتعلقة بإفلاس بعض البنوك الخاصة (فضيحة بنك الخليفة وإفلاس البنك التجاري والصناعي) والتي كلفت الخزينة الجزائرية مبالغ باهضة، وأثر بشكل كبير على أداء المنظومة المصرفية ككل، وهو ما بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى محاولة إيجاد الحلول اللازمة والمواتية للخروج من هذه الأزمة المالية وما خلفته من زعزعة للثقة بين البنوك والعملاء.

لقد جاء الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 ليحاول تدارك الثغرات التي ظلت مفتوحة في ظل قانوني90 -10 و01-01، ليعاد صياغة شبه كلية للقانون مع تأكيد التعديلات التي تم إدخالها سنة 2001، ليهدف هذا العديل إلى (لطرش 2015، صفحة 409):

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة أفضل لصلاحياته؛
- تعزيز الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي؛
- توفير حماية أحسن للبنوك والمودعين.

وفي هذا الإطار حدد الأمر 03-11 بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة، فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية وتنفيذها ومتابعتها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة، ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية.

- **الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض:** نظرا لبروز اختلالات في السياسة النقدية المتبعة، جاء هذا التعديل لتعزيز الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر ، وتقوية الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة أساسية لبنك الجزائر خاصة من زاوية مراقبة المخاطر، وتحقيق الاستقرار في الأسعار؛ حيث أصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية مما يسمح له بالكشف المبكر لنقاط الضعف، وفي هذا الإطار عزز بنك الجزائر قدراته في مجال اختبارات الصلابة بالموازاة مع إتمام النظام الجديد لتنقيط البنوك والمؤسسات المالية مستهدفا أفضل رقابة للمخاطر المصرفية، بالإضافة إلى تغيير نمط التسجيل المحاسبي في إطار تحديث الخدمات المصرفية للبنوك للتكيف من مستجدات البيئة المصرفية الدولية (لكصاسي، 2011، صفحة 7).
- **قانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017:** جاء اقتراح مشروع قانون لتعديل قانون النقد والقرض بسبب الضغوط المتزايدة على الخزينة العمومية بتزايد النفقات والانخفاض الكبير في الإيرادات إثر الأزمة النفطية 2014، ليتم التفكير في

إيجاد بدائل تشريعية من أجل التخفيف من أعباء صندوق ضبط الإيرادات واحتياطات الصرف، وذلك من خلال السماح لبنك الجزائر وفق آليات معينة ولمدة 5 سنوات من تمويل الخزينة العمومية اعتمادا على إصدارات نقدية وهو ما يطلق عليه " التمويل غير تقليدي"، وهذا الاقتراح تم اعتماده رسميا كقانون تحت رقم 10/17 والمؤرخ في 11 أكتوبر 2017.

وقد عرف قانون النقد والقرض الجزائري التمويل غير تقليدي من الناحية القانونية على أنه " إجراء استثنائي حديث تقوم به الحكومة، مقنن بغرض التسوية المالية العامة"، كما ضمنته المادة 45 مكرر في القانون رقم 10/17 المؤرخ في 2017/10/11 والتي عرفته على أنه:" يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخزينة، وتمويل الدين العمومي الداخلي، وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار. وتنفذ هذه آلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة وتوازنات ميزان المدفوعات" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 2017)، وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 18-86 المؤرخ في 5 مارس 2018 المتضمن آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي، وحسب ما جاء في نص قانون 10/17، فتطبيق سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر تقوم على المبادئ التالية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 2017):

- ❖ سياسة استثنائية ومحددة بفترة 5 سنوات حيث سبب ضغوط الأزمة النفطية البترولية على مداخيل الدولة الجزائرية سنة 2014، وقد تم تحديد فترة اعتماد بـ 5 سنوات إلى أن يتم تدارك العجز في ميزانية الخزينة العمومية مما يتطلب إصلاح جذري للمنظومة الجبائية؛
- ❖ شراء مباشرة للسندات الحكومية من طرف البنك المركزي (بنك الجزائر) دون اللجوء إلى السوق ما بين البنوك باعتباره بنك الحكومة وتقدم مقابلها نقود للخزينة أي تقديم دين للحكومة في شكل إصدار نقود قانونية مقابل استلامها لهذه السندات، وتسمى هذه الديون تسبيقات الديون أو قروض الحكومة، والتي تعتبر في الوقت الراهن من أهم غطاءات الإصدار النقدي في معظم الدول (لطرش، تقنيات البنوك، 2005)؛
- ❖ سقف الإصدار النقدي أصبح محدد بقيمة معينة (10% من الإيرادات العامة للدولة للسنة الماضية سابقا) بل أصبحت محددة بقيمة العجز الذي تعاني منه الخزينة العمومية.

وبالتالي يهدف التمويل غير تقليدي في الجزائر خلال الخمس سنوات إلى تحقيق التوازنات المالية العامة من خلال توفير السيولة للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر لتمويل نفقاتها، تمويل العجز في الميزانية العامة، وتمويل الدين العام الداخلي وصندوق الاستثمار الوطني بشرط الاعتماد على الإصلاحات المالية والاقتصادية للحد من الانعكاسات السلبية لهذا الإجراء.

4. توجهات السياسة النقدية وأدواتها في ظل التطورات الاقتصادية والمالية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018):

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة (2008-2018) عدة تطورات على المستويين الاقتصادي والمالي، والتي كانت السبب في انتهاج السلطة النقدية العديد من الإجراءات من انتهاج العديد من أدوات السياسة النقدية والتي تتماشى مع هذه التطورات.

❖ **أهم التطورات الاقتصادية والمالية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018):** يمكن إدراج أهم التطورات التي مست المتغيرات الاقتصادية والمالية في الجزائر في الجدول الموالي:

الجدول رقم(01): التطورات التي مست أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)

المؤشرات الاقتصادية	أسعار النفط (دولار/للبرميل)	نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي %	نسبة المحروقات إلى إجمالي الناتج المحلي%	رصيد الميزانية العامة(مليار دج)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)
2008	94.4	2.4	45.3	906.9	36.99
2009	62.25	1.6	31.2	713.1 -	3.86
2010	77.4	3.6	34.7	178.2 -	15.58
2011	109.5	2.9	36.7	95.1 -	10.14
2012	109.5	3.4	34.2	710.9 -	12.057
2013	108.97	2.8	29.8	143.7 -	0.133
2014	100.23	3.8	27.0	1375.3 -	5.881 -
2015	53.006	3.7	18.8	2621.7 -	27.537 -
2016	45.01	3.3	17.4	2245.3 -	26.031 -
2017	54.05	1.6	19.1	1662.2 -	21.762 -

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2016 و2017 والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 40، ديسمبر2017، ص21.

التحليل: عرفت مؤشرات الاقتصاد الوطني في مطلع الألفية الثالثة تحسن ملحوظ بسبب ارتفاع أسعار النفط خاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 حيث بلغت الأسعار الحد الأقصى لهاسنة2011بـ: 109.5 دولار للبرميل بالمقارنة مع 77.4 دولارسنة 2010 أي زيادة قدرها 32 دولار مما أدى إلى ارتفاع مداخيل الجباية البترولية، وهو ما انعكس بشكل ايجابي على المؤشرات الاقتصادية الوطنية أهمها: نمو حجم إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بـ 7.1 %سنة 2013، انخفاض معدل البطالة إلى أدنى مستوياته 9.8 % سنة 2013، انخفاض معدل التضخم إلى 4.15 % وهو أدنى تضخم منذ 7 سنوات. أما الميزان التجاري فقد سجل نتائج جيدة من خلال تحقيقه لفائض بمستويات غير مسبوقة لم يعرفها الاقتصاد الجزائري حيث بلغت 40.60 مليار دولار سنة 2008، لتنتقل بعدها أرصدة الميزان التجاري للتذبذب بين الانخفاض والارتفاع تماشيا مع تقلبات أسعار النفط والتي أدت إلى انخفاض الصادرات النفطية، كما (بنك الجزائر، 2015).

وفي ظل الوفرة المالية للجزائر، فقد عرفت أسعار النفط في السوق العالمية انخفاض ملحوظ منذ سنة 2014 لتصل إلى أدنى مستوياتها سنة 2016 بمعدل سنوي 45.01 دولار للبرميل بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط، وهو ما انعكس سلبا على المؤشرات الاقتصادية للجزائر في ظل غياب سياسة التنويع الاقتصادي، من خلال تراجع واضح للمداخيل على مستوى الميزانية العامة للدولة والتي سجلت عجز بلغ أقصاه سنة 2015 بـ 15.3% من إجمالي الناتج الداخلي وذلك بسبب انخفاض كبير في الجباية البترولية (-33%)، والانخفاض المعتبر في سيولة صندوق ضبط الإيرادات إذ تم اقتطاع مبلغ 967 مليار دينار في جوان 2015، كما سجل ميزان المدفوعات أول عجز بإجمالي 14 مليار دولار خلال السداسي الأول 2015 مقابل فائض بـ 3.17 مليار دولار خلال نفس الفترة سنة 2014 وهو ما أدى إلى استنفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات ب 5000

مليار دج، وبتواصل انخفاض أسعار النفط سنة 2016 بـ (-15.2%) سجل الميزان التجاري عجوزات متتالية والتي بلغت ذروتها سنة 2015 بعجز قدره 18.083 مليار دولار بسبب الأزمة النفطية سنة 2014، بالإضافة إلى عجوزات معتبرة في الحسابات الخارجية والحسابات المالية العامة، ليمتد هذا التأثير السلبي ويشمل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الذي سجل عجز قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 مقابل عجز قدره 5.88 مليار دولار سنة 2014، ومن جهة أخرى أدى ذلك إلى تآكل احتياطات الصرف لتنتقل من 144.1 مليار دولار إلى 114.1 مليار دولار سنة 2016 لتصل إلى 97.3 مليار دولار سنة 2017. ونتيجة لهذه التطورات، فقد انتقل عجز الخزينة العمومية من 2187.4 مليار دينار سنة 2016 إلى 1206.5 مليار دينار سنة 2017، كما عرف العجز الميزاني تقلصا حادا من تقل لمن(2245 مليار دينار) أي 12,6 ٪من إجمالي الناتج الداخلي في2016،إلى(1590 مليار دينار) أي 6.4٪من إجمالي الناتج الداخلي سنة 2017، وفي ظل ارتفاع الإنفاق العام فقد تولد احتياج للتمويل قدره 1662.3 مليار دينار بموجب الرصيد الكلي للخزينة العمومية والذي تم تمويله من خلال أخر اقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات بواقع 784 مليار دينار ليستنفذ كليا.

وعلى الصعيد النقدي، وبداية من سنة 2001، عرفت السيولة المصرفية في الجزائر ارتفاع كبير ، فقام بنك الجزائر بتطبيق سياسة نقدية أكثر استقلالية مسيرة من طرف دائرة احترازية وذلك بعد تعديلات قانون النقد والقرض لسنتي 2001 و2003، فتوجهت السلطة النقدية في الجزائر إلى انتهاج سياسة نقدية توسعية تزامنت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) والتي كانت تهدف من خلالهما إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة في حدود مقبولة للتضخم. ونتيجة لهذه المتغيرات، فيمكن أن نميز توجهين للسياسة النقدية التوسعية في الجزائر؛ حيث حاولت السلطة النقدية خلال الفترة (2001-2005) إتباع بديل نقدي تمثل في سياسة التكييف والتوسع بهدف بلوغ مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل وفق معدل تضخم متوقع يسمح بإحداث توسع نقدي لبلوغ هذا المستوى من التضخم في الفترة التالية، ويظهر هذا التوجه ن خلال تراجع نمو المجمع النقدي من 22.2 %سنة 2001 إلى 15.6% سنة 2003 ثم إلى 10.7% سنة 2005. أما التوجه الثاني فيتميز بإتباع سياسة للتوسع الصريح خلال الفترة 2006-2011) باستثناء سنة 2009، حيث بلغ معدل نمو المجمع النقدي M2 في المتوسط 18.3% قصد تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي (بن علي وتومي، 2020، صفحة 53).

وإثر الأزمة النفطية لسنة 2014، ومع تطور المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري ، وعلى الصعيد النقدي تطورت المؤشرات المالية للجزائر التي يمكن إدراج أهمها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(02): التطورات التي مست أهم المتغيرات النقدية في الجزائر خلال الفترة (2013-2018)

المؤشرات النقدية	صافي الأصول الخارجية	السيولة المصرفية (مليار دينار)	المجمع النقدي M2 (مليار دينار)	القروض الموجهة للدولة (مليار دينار)	القروض الموجهة للاقتصاد (مليار دينار)
2013	15267.2	----------	11941.5	3235.4 -	5156.3
2014	15824.5	2730.9	13686.7	1992.3 -	6504.6
2015	15522.6	1832.6	13704.5	567.5	7277.2
2016	12694.2	821	13816.3	2682.2	7909.9
أكتوبر 2017	11320.8	482.4	14974.6	4691.9	8880.0
ديسمبر 2017		1380.6			
2018	9572.4	----------	16636.7	6325.7	9976.3

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2016 و2017، والنشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 46، جوان 2019.

التحليل: من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن صافي الأصول الخارجية للجزائر عرفت معدلات نمو ايجابية حيث بلغت ذروتها سنة 2014 بـ 15734.5 مليار دينار وذلك لارتفاع أسعار النفط لتعرف بعدها انخفاض مستمر لتبلغ 11227.4 مليار دينار سنة 2017 أي بنسبة تراجع قدرها (-28.64%) ، وهو ما انعكس على مسار السيولة المصرفية التي بلغت ذروتها سنة 2014 لتشهد بعدها انخفاضات مستمر حيث انتقلت من 2730.9 مليار دينار سنة 2014 إلى 821 مليار دينار سنة 2016 لتصل إلى 482.4 مليار دينار نهاية شهر أكتوبر 2017، وفي ظل هذه الظروف قام بنك الجزائر بضخ السيولة بدل امتصاصها حيث بلغ معدل النمو في الكتلة النقدية 0.13 % سنة 2015 ليرتفع إلى 8.7 % سنة 2017 وذلك للحفاظ على مستوى من السيولة يتلاءم مع نمو القروض الموجهة للاقتصاد الذي بلغ 8880 مليار دينار سنة 2017 أي بمعدل نمو 12.7 % مقابل 8.7 % سنة 2016 وهو يشير إلى طلب الأشخاص للقروض المصرفية وكذا التسهيلات الائتمانية التي اعتمدها بعض البنوك لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية.

ومن جهة أخرى، ونظرا للعجوزات المتتالية للخزينة العمومية بعد أزمة النفط سنة 2014، فقد عرفت القروض الموجهة للدولة معدلات نمو ايجابية منذ سنة 2015 لترتفع من 567.5 مليار دينار إلى 6325.7 مليار دينار سنة 2018 أي بمعدل نمو قدره 11 مرة خلال ثلاث، وهو ما يعكس لجوء الدولة الكبير لبنك الجزائر من أجل إعادة التمويل لتغطية العجز خاصة بعد استنفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات.

❖ **تقييم أدوات السياسة النقدية في الجزائر:**

في ظل كل التطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري، باشر بنك الجزائر انتهاج بعض أدوات السياسة النقدية التي يمكن أن لها ضبط الكتلة النقدية والمحافظة على التوازنات الاقتصادية الكبرى.

- **معدل إعادة الخصم:** تعتبر عملية إعادة الخصم الأسلوب الأكثر استعمالا لإعادة تمويل البنوك والوسيلة الأكثر أهمية لتدخل البنك المركزي الجزائري لإدارة السياسة النقدية، خاصة أن ذلك يسمح بالسير في توافق مع أحد أهداف السلطة النقدية الذي يهدف إلى الحد من اللجوء إلى الإصدار النقدي.

قد عرف معدل إعادة الخصم تطورات هامة، حيث شهد في التسعينات ارتفاعات مستمرة لتبلغ أقصاها15 %سنة 1993 وذلك بسبب انتهاج بنك الجزائر لسياسة صارمة بهدف الحد من الائتمان والتحكم في التضخم، ليعرف بعدها انخفاضات متتالية إلى غاية استقراره سنة 2004 عند مستوى 4 % والذي بقي ثابتا إلى غاية سنة 2016 نظرا لتحسن الوضعية المالية للمصارف وظهور فائض السيولة لديها مما أدى إلى الإحجام على طلب إعادة التمويل لدى البنك المركزي فمنذ 2001 لم تلجأ المصارف لهذه التقنية، ولكن بعد الأزمة النفطية لسنة2014 وظهور تراجع كبير في السيولة المصرفية.

ومن أجل محاولة احتواء الأزمة فقد قام بنك بإعادة تفعيل عمليات إعادة تمويل المصارف أي عمليات إعادة الخصم في أوت 2016 أين تم تخفيض معدل إعادة الخصم إلى 3.75 % بهدف ضخ السيولة لدى المصارف. (بنك الجزائر ، 2015،2017).

الجدول رقم (03): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

السنة	معدل إعادة الخصم	السنة	معدل إعادة الخصم	السنة	معدل إعادة الخصم
1990	10.5	2000	6	2009	4
1991	11.5	2001	6	2010	4
1992	11.5	2002	5.5	2011	4
1993	15	2003	4.5	2012	4
1994	14	2004	4	2013	4
1995	12	2005	4	2014	4
1997	11	2006	4	2015	4
1998	9.5	2007	4	2016	3.5
1999	7.5	2008	4	2017	3.75

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2015،2017.

- **معدل الاحتياطي الإلزامي:** يلزم بنك الجزائر كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، وقد حدد قانون النقد والقرض 90-10 في المادة 93 أنه لا يجب أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28%، وفي سنة 1994 أصدرت التعليمة رقم 16-94 والتي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطات لديها في شكل ودائع، والتي حددت معدل الاحتياطي الإلزامي في هذه التعليمة بـ 2.5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية من هذه التعليمة (بوخاري، 2010، الصفحات 277-278).

لقد دخلت هذه الأداة حز التطبيق الفعلي سنة 2001 تماشيا مع عمليات إصلاح أدوات السياسة النقدية في الجزائر ونظرا لفائض السيولة المتحقق لدى المصارف فقد قام بنك الجزائر برفع هذا المعدل من 3 % سنة 2001 لتبلغ 6.25 % سنة 2003، لترتفع بذلك الودائع المودعة تحت عنوان الاحتياطي الإلزامي إلى 122.6 مليار دينار في نهاية 2002 مقابل 43 مليار دينار نهاية 2001، لتستمر السلطة النقدية في رفعه ليبلغ 8% سنة 2009 ليواصل الاستمرار في الارتفاع ليصل إلى 12 % سنة 2013 مما يدل على رغبة بنك الجزائر في الاستفادة من مزايا هذه الأداة وتفعيلها بشكل يجعلها ذات أهمية في امتصاص حجم سيولة لغير موظفة في البنوك تفاديا لما قد ينجر عليه من آثار تضخمية في حال توجيهها إلى قروض غير مجدية (مدني، 2016، صفحة 261)، وبعد أزمة السيولة التي صاحبت الأزمة النفطية سنة 2014، قام بنك الجزائر بتخفيض معدل الاحتياطي الإجباري للبنوك التجارية من12% إلى 8% سنة 2016 ثم إلى 4% سنة2017، وهذا بهدف تعويض الانخفاض في السيولة المصرفية المرتبط بضعف أسعار النفط، مما مكن الحكومة من تسديد جزء من العجز (350 مليار دينار) وبعد دخول سياسة التمويل غير التقليدي والتي دفع السيولة المصرفية للارتفاع لتبلغ 1380.6 مليار دينار نهاية سنة2017، ونظرا في استمرا بنك الجزائر في ضخ السيولة في إطار هذه السياسة، ولتفادي خطورة التضخم الجامح على الاقتصاد الجزائري، قام بنك الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2018 برفع معدل الاحتياطي الإلزامي من 4% إلى 8 % بداية سنة 2018 ثم إلى 10% في جوان 2018 بغية تعقيم أي فائض في السيولة، وهو ما سمح بتعقيم فوائض بلغت 659 مليار دينار جزائري (بنك الجزائر ، 2017).

الجدول رقم (4) : تطور معدلات الاحتياطي الإلزامي في الجزائر خلال الفترة (1994-2017).

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل الاحتياطي	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	3
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الاحتياطي	4.5	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل الاحتياطي	9	9	11	12	12	12	8	4

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر العدد41،2018.

- **عمليات السوق المفتوحة:** سمح قانون النقد والقرض بالمتاجرة في السندات العمومية التي لا تجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر أي لا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من الإيرادات العادية للدولة التي ظهرت في ميزانية السنة المالية السابقة والسندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم من قبل البنك المركزي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1990)، ولكن بعد تعديل قانون النقد والقرض سنة 2003 (الأمر 11-03) ألغي شرط سقف السندات بـ 20% وجعله فتوحا حسب ما تقضيه ظروف وأهداف السياسة النقدية (المادة 41 من الأمر 03-11، 2003).

وبالرغم من فعالية هذه الأداة إلاأن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في 30 ديسمبر 1996 وشملت مبلغا قدره 4 مليون دج بمعدل فائدة متوسط 14.94% ، وبعد موجة السيولة الفائضة في السوق النقدية سنة 2001 لم يتمكن بنك الجزائر من بيع السندات العمومية لامتصاص فائض السيولة نظرا لضعف سوق السندات الحكومية في الجزائر، ولكن تبقى هناك مجهودات تبذل لاستعمال هذه القناة كأداة نقدية فعالة تسمح بتعديل السيولة المصرفية (بنك الجزائر، 2005، صفحة 161).

- **تقنية استرجاع السيولة بالمناقصة:** أدى التحسن المستمر للسيولة لدى البنوك ابتداء من الربع الأول من سنة 2002 وما ترتب عنها من فائض في السيولة إلى تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية باستعمال أداة جديدة تسمى بـ " استرجاع السيولة بالمناقصة"، تعتبر هذه التقنية إحدى التقنيات التي استحدثها بنك الجزائر كأسلوب لسحب فائض السيولة دخلت حز التنفيذ بعد صدور التعليمة 02-2002 في 11 أفريل 2002 والمتعلقة باسترجاع السيولة من السوق النقدية وتنص على أنه يمكن لبنك الجزائر استرجاع السيولة على بياض من خلال استدعاء البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي لوضع على الخيار حجم من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل بمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر (بن علي وتومي، 2020، صفحة 57).

وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي يمنحها بنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي لا يمكن تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإلزامي، وخاصة وأن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهده الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ 2002، ونظرا لما تتمتع به هذه الآلية من مرونة، فقد أصبح تمثل الأداة الرئسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ 2002 (رايس، 2013، صفحة 198).

- **سياسة التمويل غير التقليدي:** تعتبر هذه السياسة ليست بالجديدة بالنسبة للاقتصاديات القوية، ولكن جديدة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، تتمثل في ممارسات يقوم بها البنك المركزي لمجابهة الركود الاقتصادي والحد من تأثيراته على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، وذلك من خلال إصدار فائض من النقود، فهو عملية تعكس إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد دون مقابل لها(Claude, 2013)

ظهرت صيغة التمويل غير التقليدي في الاقتصاد الجزائري كآلية جديدة لضمان استمرارية تمويل نموذج التنمية الاقتصادية الذي تبنته الحكومة الجزائرية منذ 2001، والذي يتركز بالأساس على تحفيز الطلب الكلي، وهو ما يعرف بمخططات برامج الإنعاش الاقتصادي لتحفيز النمو، ومع تدني أسعار البترول منذ 2014 إلى غاية نهاية 2017 ، بالإضافة الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على الموارد النفطية والتي تمثل أكثر من 95% من إجمالي الصادرات، و60% من ميزانية الدولة، ولتجنب اللجوء إلى الدين الخارجي الذي يقدر حتى سبتمبر 2018 بأقل من 4 مليارات دولار تم إدخال هذه التقنية حيز التنفيذ بداية من شهر نوفمبر 2017 وفقا لتعديلات قانون النقد والقرض رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، والذي يمكن الخزينة العمومية من الاقتراض من بنك الجزائر بدون شروط ولمدة 5 سنوات، وبناءا على ذلك أصدرت المديرية العامة للخزينة العمومية سندات مالية مدة استحقاقها بين 5 و30 سنة وبمعدل فائدة 0.5 % لفائدة بنك الجزائر بقيمة 2500 مليار دج خلال أواخر سنة 2017 والثلاثي الأول من سنة 2018؛ حيث تم طبع 2185 مليار دج خلال سنة 2017 أي ما يعادل 19 مليار دولار أمريكي. وخلال جانفي سنة 2018 تم إصدار تمويل غير تقليدي بمبلغ 1400 مليار دينار جزائري، وفي شهر سبتمبر 2018، تم ضخ مبلغ 420 مليار دينار، وبهذا بلغ مجمل التمويل غير تقليدي للخزينة العمومية في نهاية شهر سبتمبر 2018 حوالي 4005 مليار دج منها 1470 مليار دج موجه لتغطية عجز الخزينة العمومية، و1261 مليار دج لتمويل الدين العمومي.وفي نوفمبر 2018 طلب تمويل قدره 1187.2 مليار دينار والذي لم يستعمل إلى حد اليوم، ليصبح قائم التمويل غير التقليدي للخزينة يقارب 28 % من إجمالي الناتج الداخلي لسنة2017 (بنك الجزائر، ديسمبر 2018).

قد أدى اللجوء إلى التمويل التقليدي إلى ظهور أثر جد سريع على سيولة النظام المصرفي، إذ ارتفعت لتبلغ 1380.6 مليار دج في نهاية شهر ديسمبر 2017 مقابل 482.4 مليار دج نهاية شهر أكتوبر من نفس السنة أي بنسبة نمو قدرها 77 %(بنك الجزائر ، 2017). وحسب تطور السيولة المصرفية وضع بنك الجزائر الأدوات المناسبة للسياسة النقدية والتي تسمح بامتصاص فوائض السيولة المحتملة ذات الصلة بالتمويل غير التقليدي.

5. خاتمة:

تعد السياسة النقدية وسيلة فعالة للتأثير على الاقتصاد، لما لها من أثار تنعكس بصورة خاصة في عرض النقود ووفرة الإئتمان، ومن جهة أخرى فإن التغيرات الخارجية التي تحدث في الاقتصاد العالمي لها أثر على الوضع النقدي المحلي بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الذي يعتمد كليا على قطاع المحروقات، ولهذا فقد انتقل الاقتصاد الجزائري من نظام مخطط إلى نظام يستند إلى ميكانيزمات السوق سنة 1990 كبديل للنمو المستدام والذي أفرز العديد من التغيرات، مما استوجب على الجزائر صياغة سياسات وقوانين لمواكبة هذا التحول وأهمها قانون النقد والقرض 90-10 والمتعلق بالجانب النقدي للبلاد.

1.5. النتائج: من خلال هذه الورقة البحثية التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ يعد قانون النقد والقرض(10/90) سنة 1990 نقطة تحول جوهرية في إصلاح النظام المصرفي الجزائري، حيث وضع هذا القانون النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، يتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبراز دور النقود والسياسة النقدية؛
- ✓ لم تعرف الجزائر سياسة نقدية واضحة العالم لها أهدافها وأدواتها إلا بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 والذي منح لبنك الجزائر استقلالية أكبر في إعداد وتنفيذ السياسة النقدية؛

- ✓ منح قانون النقد والقرض 90-10 استقلالية أكبر لبنك الجزائر في استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة (سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإلزامي، ...)، ووضع حد للتدخل الإداري في القطاع المالي والمصرفي من خلال فتح مجال الاستثمار الأجنبي وتشجيعه؛
- ✓ سمحت التعديلات اللاحقة بقانون النقد والقرض بخلق الإطار المؤسساتي للسياسة النقدية وتفعيل أدواتها، والنهوض بالقطاع المصرفي الجزائري بهدف تحقيق الاستقرار النقدي ومعالجة التضخم، وتحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي؛
- ✓ مع بداية الألفية الجديدة وتحسن المؤشرات المالية للجزائر بفعل الانتعاش الذي شاهدته أسواق النفط العالمية، مع إرساء دعائم تعزيز الاستقرار المالي الذي ميز تطور الاقتصاد الكلي، وأمام فائض السيولة اعتمدت السياسة النقدية في تحقيق أهدافها على الأدوات غير المباشرة مع استحداث أدوات جديدة مثل آلية استرجاع السيولة مما سمح فعلا بامتصاص الفائض من السوق النقدية والتحكم في التضخم مدعما بذلك الاستقرار النقدي للبلاد؛
- ✓ لقد أثرت الأزمة النفطية التي عصفت بالاقتصاد العالمي منذ منتصف سنة 2014، على الاقتصاد الجزائري بشكل كبير لكون اقتصاد ريعي، تسبب في تزايد العجز المالي للخزينة العمومية والذي استنزف الموارد المالية للدولة، مما فرض على بنك الجزائر التغيير من أسلوب إدارته للسياسة النقدية من خلال اللجوء إلى تبني أدوات السياسة النقدية غير تقليدية تحت اسم " التمويل غير التقليدي" كإجراء استثنائي ولمدة خمس سنوات، وذلك بتعديل قانون النقد والقرض 10/90 بموجب القانون رقم 10/17 الصادر في 11 أكتوبر 2017 والذي يسمح لبنك الجزائر بشراء السندات المالية من الخزينة العمومية عن طريق طبع الأوراق النقدية بهدف تغطية العجز الذي تعاني منه هذه الأخيرة، في انتظار تحقيق توازنات في المؤشرات الاقتصادية الكلية (الميزانية العامة للدولة، ميزان المدفوعات)؛
- ✓ قد سمحت إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر في ظل الاعتماد على التمويل غير التقليدي بالمحافظة على مستوى السيولة المصرفية في السوق النقدية ما بين البنوك لتتوافق مع احتياجات الاقتصاد الوطني، واحتواء مخاطر الضغوط التضخمية الناتجة عن فائض السيولة في المدى القصير؛
- ✓ نجح التمويل غير التقليدي في الجزائر في زيادة قدرة الدولة على تغطية نفقاتها " الأجور، فواتير دعم المواد الاستهلاكية فواتير الاستثمار العمومي" ولكن في طبع النقود بدون غطاء من النقد الأجنبي أو الذهب ينذر بتداعيات كبيرة وخطيرة على المدى المتوسط والطويل إذا لم ترافق هذه العملية إستراتيجية تنموية محكمة ترتكز على أسس علمية واقتصادية أكثر منها رؤى اجتماعية.

2.5. التوصيات:

إن فعالية السياسة النقدية في الجزائر محدودة بالنظر لضعف الجهاز المصرفي وضيق السوق النقدية والمالية وتفشي ظاهرة الاكتناز، ووجود سيولة نقدية كبيرة في الاقتصاد ناتجة بالأساس عن تمويل عجز الميزانية العامة عن طريق الإصدار النقدي، ولهذا فالرفع من فعالية السياسة النقدية يعتمد على اتخاذ إجراء إصلاحات شاملة تمس جميع جوانب الاقتصاد ومن بين أهم التوصيات التي يمكن إدراجها في نهاية هذه الورقة البحثية ما يلي:

- ✓ تنويع الاقتصاد الوطني بالتوسع في الأنشطة غير النفطية بتنمية القطاع الزراعي والصناعي، ودعم الاستثمار المحلي والأجنبي؛
- ✓ تعزيز العمل بالأدوات المباشرة وتوفير التعديل المناسب لظروف السيولة المتغيرة من خلال عودة العمل بأدوات إعادة التمويل وتفعيل عمليات السوق المفتوحة؛

- ✓ التوجه نحو الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المالية، وتعزيز دور السلطة النقدية في المراقبة والإشراف وتوجيه الاقتصاد الوطني؛
- ✓ التوجه نحو تبني صيغ التمويل الإسلامي من خلال تشجيع إنشاء البنوك الإسلامية وتحديد إطارها القانوني.

6. قائمة المراجع:

1. Palat, J. (1986). **Monnaie, Institution financières et Politique monétaire**. paris: Ed Economica.

2. Trichet Jean Claude .(2013) .**Unconventional Monetary Policy Measures : Principes conditions**international journal of central banking.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية . (12 أكتوبر، 2017). المادة 45 مكرر القانون رقم 17-10.

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (1990). المادة رقم 77 قانون النقد والقرض 90-10. الجزائر.

5. الطاهر لطرش. (2015).**الاقتصاد النقدي والبنكي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية.

6. الطاهر لطرش. (2005). **تقنيات البنوك**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة.

7. المادة 41 من الأمر 03-11. (2003).

8. النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر العدد41، 2018

9.النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 46، جوان 2019؛

10. أنفال نسيب. (2019). **التحديات والاصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر**. مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، المجلد5، العدد1 ،16.

11. بن علي بلعزوز، وعبد العزيز طيبة. (2008). **" السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990- 2006".**مجلة بحوث اقتصادية عربية ، 22.

12. بنك الجزائر . (2017). التقرير السنوي . الجزائر.

13. بنك الجزائر. (2015). التقرير السنوي. الجزائر: البنك المركزي.

14. بنك الجزائر. (2005). التقرير السنوي. الجزائر.

15. بنك الجزائر. (ديسمبر 2018). **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018**. الجزائر: بنك الجزائر.

16. حسيبة مدني. (2016). **دور السياسة النقدية والمالية على النمو**. الجزائر: أطروحة دكتوراه جامعة سيدي بلعباس.

17. حمد لكصاسي. (16 اكتوبر، 2011). **التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011**. مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني ، صفحة 7.

18. خالد الوصفي الوزني. (2000).**الاقتصاد الكلي**. طبعة 1: دار وائل للنشر.

19. خالد منة. (2005). **العلاقة ين المؤسسة والبنك،محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية**. المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية -واقع وتحديات (صفحة 211). جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحي.

20. عبد الحق بوعتروس، ومحمد دهان. (2010،).**أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري**. مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 6 ، 106-107.

21. عبد الحميد عبد المطلب. (2003).**الاساسيات الاقتصادية على المستوى القومي، تحليل كلي**. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

22. عبد الله خبابة. (2013). **الاقتصاد المعرفي، النقود -البنوك التجارية-البنوك الاسلامية**. الجزائر: الدار الجامعية الجديدة.

23. فايزة بوشناف. (2019). **التمويل غير التقليدي في الجزائر من الخيار إلى الضرورة**، مجلة البشائر الاقتصادية، م: 05 ،ع 01 344.

24. فتيحة بن علي، وصالح تومي. (2020). **تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)**. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16،العدد 22 ، صفحة 53.

25. فضيل رايس. (2013). **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2001)**. مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان (61-62) ، 198.

26.لحول موسى بوخاري. (2010). **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها السياسة النقدية: دراسة تحليلية للاثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي**. بيروت، لبنان: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

27. ماجدة مدوح. (2003). فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة - دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجيستير غير منشورة. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

28. مسعود دراوسي. (2005-2006).**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**. الجزائر: جامعة الجزائر.